DEMOCRAT.01

الديموقراطية بين القيم الانسانية الكونية والتشويهات الانتفاعية الضيقة (*)

عبد الغني بوستة السراجي

تعرض مطلح الديموقراطية وكذلك ولا يزال المفاهيم والأفكار والقيم المرتبطة به للعديد من التفسيرات والتأويلات والتطبيقات، وصدرت بشأنه كميات لا تحصى من المقالات والكتب والدراسات .. ولا غرابة، إذ أن مسألة الديموقراطية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالكثير من القضايا والقيم مثل الحرية والعدالة والمساواة، وحقوق الانسان والحريات الفردية والجماعية، وكما أنها ترتبط بمسألة المؤسسات وطبيعة الدولة والحكم والنظام السياسي، وبالتالي فانها تهم كل مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وينعكس حتماً وجودها (أو عدمهم) على الحياة اليومية لجميع المواطنين بدون استثناء.

والملاحظ أيضا أن جميع الانظمة عبر العالم، من إسرائيل وجنوب افريقيا إلى بلدان أوروبا ومروراً بالأنظمة العربية والافريقية والامريكية اللاتينية، كلها تتبنى الديموقراطية ~~بأشكالها الأكثر أصالة في الديكتاتورية والأوتوقراطية~~ وتدعي تطبيقها بأن بهذا اللون أو ذاك وهذا النموذج أو الآخر الذي قد تفرضه خصوصيات محلية ظاهرة .. وحتى الأنظمة الأكثر أصالة في الديكتاتورية والأوتوقراطية فانها لم تعد تجرأ في وقتنا الحاضر الافصاح عن طبيعتها تلك، بل تلجأ بالاستمرار إلى التستر وراء باقة الديموقراطية .. أما من جهتها، الأحزاب والحركات والمنظمات التحررية والاشتراكية الإصلاحية كانت أم الثورية، فلقد سعت تاريخيا بالديموقراطية ضمن أهدافها الاساسية، وهي لا تزال حاضرة في جميع برامجها.

ومن ثم عجم العصالح وطبيعتها المتناقضة بشكل مناحري أحيانا، التي ترتبط كلها بنفس المصطلح (الديموقراطية) وتعمل على تفسيره وتأويله وتعليبها بشتى الأشكال والنماذج..

فكيف يمكن والحالة هذه تحديد معنى هذا المصطلح وبدقيق مفهومه ومضمونه؟ وكيف نتعامل مع ديناميكية هذا المفهوم ضمن آختيار تحرري اشتراكي واقعي ومنسجم نظريا وعمليا؟

(*) هي المحاضرة التي ألقاها الاخ عبد الغني بوستة بمدينة بروكسيل (بلجيكا) يوم 23 فبراير 1988، مع تعديل في الاسلوب لنقل الفرق من العربية الدارجة والاحصائيات المستخدمة إلى الفصحى، وتعديلات طفيفة في الارقام والاحصائيات

وإننا لا ننوي من خلال هذا العرض المبسط، التأليف لمسألة الديموقراطية، خاصة أمام غزارة ما قيل وكتب عنها، بل سنقتصر من موقعنا الملتزم (مع أكثر ما يمكن من الموضوعية آنطلاقا من هذا الموقع..) على تسليط بعض الأضواء حول التطور التاريخي للقيم والمفاهيم الانسانية الحضارية التي أكتسبت طابعاً كونياً لتأسيس مضمون الديموقراطية وتفديه في دينامية مستمرة، وهذا ما سيبعدنا بطبيعة الحال عن الانحرافات والتشويهات التي تتستر وراء الخصوصيات المحلية لطعن الديموقراطية بأسسها، والتي لن نتعرض لها سوى لنقدها وتفنيدها.

ديموس قراتوس .. والدينامية التاريخية

(راجع الاملاء)

تنطلق العديد من الدراسات والكتابات في تفسير مطامح الديموقراطية بالرجوع إلى الاصل اليوناني للكلمة الذي يعني حكم الشعب بنفسه، وبالاستناد للنظام السياسي (ديموس قراتوس) الذي عاشته أثينا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد. ومن المعلوم أن هذا النظام

+VERIFIER

السياسي قد تأسس ايديولوجيا على قاعدة الفلسفة اليونانية، كبنية فوقية لتطور تاريخي محدد، وترجم بشكل خاص أفكار أفلاطون (المدينة الفاضلة) فكرس مبدأ المساوات بين المواطنين أمام القانون، كما كرس مفهوم الديموقراطية المباشرة، بحيث يلتقي جميع المواطنين في ساحة المدينة ("أغورا") لمناقشة جميع شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبت فيها بشكل جماعي.

لكن، هل يمكن آختزال مفهوم الديموقراطية في هذا التفسير اللغوي (ديموس قراتوس) وفي النموذج اليوناني العتيق؟ قطعا لا! بالرغم مما تشكله هذا النموذج من تقدم باهر في وقته

وما أفرزه من أفكار وقيم حضارية إنسانية. والسبب الأول في ذلك هو أن هذا النظام كان يشتمل على عناصر وتوفرات أساسية، لأنه لم يمنح حق المواطنة فقط للنبلاء والتجار والملاكين الكبار، وحرم غيرهم من التمتع بها، وخاصة العبيد الذين ظلوا على وضعيتهم وأستمر النظام العبودي والاستغلالي بصفة عامة إلى جنب النظام الديموقراطي بأفكاره الفلسفية والطوباوية ومعارسته الاجتماعية العالية والخاصة فقط بالنخبة وفئة الأقلية.

أما السبب الثاني الذي يبعدنا عن أختزال مفهوم الديموقراطية بشكل جامد في النموذج اليوناني، فهو أن هذا النوع من الديموقراطية المباشرة لم يقتصر تاريخيا على اليونان لوحدها، بل لقد وجد مضمونه بأشكال وتطبيقات مغايرة في فترات زمنية أخرى وفي مختلف بقاع الكون. نذكر من بينها "نظام الجماعة" عند قبائل المغرب العربي في بلادنا المغربية والتي كانت تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية على نمط الديموقراطية المباشرة بشكل ربما أكثر تطورا ودقة، كما نذكر التجربة الرائدة لدولة القرامطة على الخليج.. وبإمكاننا أن نتمعن في تراثنا العربي-الاسلامي لنجد نماذج هامة وغاية في الأهمية، على الخصوص التجربة الرائدة لدولة القرامطة، ونظام "الجماعة" في بلادنا المغربية تحديدا والذي كان ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية على نمط الديموقراطية المباشرة، بشكل متطور حيث كانت الملكية الجماعية لكل وسائل الانتاج، والمساواة الفعلية بين جميع أفراد القبيلة ...

وبالتالي فان مفهوم الديموقراطية المتداول بشكل جماعي يعني الحكم بين الناس على قدم المساواة للتعبير عن جميع الأمور التي تهمهم جميعا، موجود منذ القدم في تعارض وتضاد مع حكم الفرد والاتوقراطية، وما تفرع عنها من أنظمة عبودية واقطاعية.

وكما هو معلوم، فان مختلف الأنظمة السياسية سواء منها الديكتاتورية أنظمة الحكم المطلق والدكتاتورية أو الأنظمة الديموقراطية في شكلها البدائي أو المتطور فلسفيا وتطبيقيا، ما هي كلها إلا انعكاسات جدلية وبنيات فوقية لمجتمع معين في مرحلة تاريخية معينة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي فان طبيعة هذه الأنظمة وأشكالها ومضامينها تطورت تاريخيا، ولاتزال، مع التطور الموضوعي للمجتمعات وما يفرزه من تحولات في وسائل وعلاقات الانتاج، ومن أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وما يترتب عنها وصيغي من العلاقات بين الناس في كافة المستويات.

ولقد أدى التطور التاريخي للانسانية ومن هذا المنظور الشامل إلى إفراز أستقطاب ما بين ثلاثة أصناف أساسية من الأنظمة السياسية، التي تحدد طبيعة المفاهيم ينطبقه عليها أوصاف تقريبية عامة وهي: الديكتاتورية أو الحكم المطلق أو الاوتوقراطية من جهة، والديموقراطية البورجوازية من جهة ثانية، والديموقراطية الاشتراكية من جهة ثالثة.

وحتى نظل داخل إطار موضوع عرضنا، سنضع الصنف الأول جانباً لنهتم بتحديد مفاهيم الديموقراطية بمختلف أشكالها ضمن سياق تطورها التاريخي.

[illegible]

وإذ أشرنا سابقاً للارهاصات الأولية للديموقراطية في شكل مشايعة بدائية، ووقفنا عند النموذج اليوناني المتطور الذي أعطى الأصل اللغوي للكلمة، مؤكدين على أن الديموقراطية لا يمكن أن تختزل في هذا النموذج، فاننا بعد ذلك أكدنا أيضا على الترابط الجدلي ما بين طبيعة النظام السياسي والتطور التاريخي الموضوعي للمجتمع، لنخلص إلى أن مفهوم الديموقراطية [illegible] لا يمكنه أن يكون مفهوماً تراكمي نهائياً جامداً كما [illegible]، بل انه مفهوم دينامي (بالدرجة الأولى) خاضع ويخضع باستمرار للتطور الموضوعي والدينامية التاريخية، وبالتالي فلا يجوز

تناوله وتحديده بدون أن نستحضر الخلفية التاريخية التي تحكمت فيه، ومختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية للؤثرة.

الديموقراطية البورجوازية

من هذا المنطلق، نذكر بالتطورات التي عرفتها أوروبا القرن الثامن عشر مع نشأة النظام الرأسمالي الذي آنذاك أساساً على التجارة والترويج الواسع للسلع مع بروز المصانع والمعامل الأولي المنظمة على نمط الرأسمال/عمل - ومع هذا ظهرت الحاجة الماسة إلى حرية الحركة الاقتصادية والمبادرة . ودخل الفكر والنظام الاقطاعي كما هو معروف في تناقض شديد مع نمط الانتاج الجديد .

أكيد وتزامنت هذه القفزة النوعية على مستوى البنية التحتية، بحركة ثقافية فكرية تتجاوب وتوازي وتجيب في المستوى الايديولوجي والفكري على هذه القفزة - وبلغت هذه الحركة الفكرية درجة من الاجتهاد والنبوغ ما جعل هذه الفترة التاريخية يطلع عليها بقرن الأنوار (siecle des lumieres) حيث ظهر عدد من الفكرين والكتاب والباحثين الذين انكبوا بشكل مكثف على دراسة أنجع الطرق لتأسيس نظام ديموقراطي يتجاوز النظام الاقطاعي ويتجاوب مع متطلبات العصر آنذاك. وكان من الطبيعي أن يستلهم هؤلاء كلهم أفكارهم واجتهاداتهم من رصيد الحضارة الانسانية جمعاء، وخصوصاً عطاءات الحضارة اليونانية. وعلى سبيل المثال، نذكر من بينهم روسو وكتابه "العقد الاجتماعي" (Le contrat social) الذي اعتمد النموذج اليوناني لطرح شكل من الديموقراطية المباشرة (والطوباوية في نفس الوقت) ومونتيسكيو الذي تعرض في كتابه "روح القوانين" (l'esprit des lois) (راجع الترجمة العربية الذي يقترحه) لوصف دقيق للنظام الجمهوري الديموقراطي مؤكداً أن هذا النظام لا يمكنه أن يتعايش بتاتا مع النظام الاقطاعي.

وفي خضم هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الثورية (قياساً بالمرحلة السابقة) جاءت الثورات البرجوازية (كتتويج وقفزات نوعية) لتكرس القضاء على النظام الاقطاعي (الثورة الفرنسية 1789، والثورة البريطانية الخ...) وتضع الأسس الجوهرية لنظام الديموقراطية البورجوازية كبنية فوقية للنظام الرأسمالي الجديد.

والجدير بالذكر أن هذه الاسس لا زالت جوهرها ~~وقبل التعرض لهذه الأسس، يجدر بنا التأكيد على أنها لا زالت~~ قائمة إلى يومنا هذا، ولا زالت تشكل قاعدة الأنظمة الرأسمالية الغربية، رغم ما طرأ عليها من تطورات وتغيرات كمية. وهذه الاسس هي:

أولاً، على المستوى الفكري والايديولوجي: اعتماد حقوق الانسان (التي أعلنتها الثورة البورجوازية البريطانية أولاً، قبل أن تقننها الثورة الفرنسية في شكل ميثاق رسمي) كقاعدة أساسية وأساس ايديولوجي تتفرع عنه كافة الحقوق والواجبات.

هكذا سطر ميثاق حقوق الانسان - الذي تبنته وتتبناه كل الانظمة الديموقراطية البورجوازية - مبدأ الحرية، حرية الفرد داخل المجتمع وإلغاء كل القيود العبودية والاقطاعية السابقة، ومبدأ المساواة بين المواطنين كيفما كانت أصولهم العرقية أو الفكرية، ومبدأ احترام وحفظ الملكية الخاصة للفرد داخل المجتمع، كمسألة مقدسة لا يجوز المساس بها. كما تم تكريس مفهوم وحقوق المواطنة (للجميع) (على عكس النظام الاقطاعي البائد الذي كان يفرق بين الأسياد من جهة والعبيد والأقنان من جهة ثانية) وأصبح القانون ينص على أن كل الناس مواطنون متساوون على كافة المستويات، ويبرز أيضا مفهوم سيادة الدولة والقانون بمعنى أن القانون فوق الجميع يحكم فيما بين المتساوين ونقيض ميثاق حقوق الانسان الذي يعلو ولا يعلى عليه... مواطنين

ثانياً على المستوى الاقتصادي (موضوعية): كانت هناك حاجة ماسة لحرية المبادرة التجارية والصناعية وحرية التنقل وترويج السلع

Liberté Egalité Fraternité

à développer

فكرة الشعب = مجموعة من المواطنين (additive) (بلا طبقات)

SOUVERAINETÉ DU PEUPLE

Liberté d'entreprendre

بشكل واسع، الشئ الذي اصطلح عليه إجمالا بالليبرالية الاقتصادية، بمعنى إباحة التنافس الحر بين المواطنين لكسب الربح حسب طاقاتهم وإمكانياتهم وإبداعاتهم الحرة، وفي نفس الوقت الاعتراف بمن فيهم العمال المأجورين أو المواطنين، بتربيطة بحقوق اقتصادية للجميع، [illegible]

[illegible] تحصيل تلك الحقوق أن يتم بشكل تدريجي وأن تظل مرهونة بازدهار المجتمع ككل الذي سيسلم حتما بحكم الازدهار العام للتجارة والصناعة والرواج الاقتصادي بصفة عامة، وعندها سيقبل البورجوازيون والمواطنون الأكثر رفاهاً على اقتسام أرباحهم وذر رفاهم على بقية المواطنين في شكل واجبات اقتصادية، وإن كانت تلك الواجبات غير مسجلة رسمياً ضمن ميثاق حقوق الإنسان...

ثالثا، على المستوى السياسي: أوكيف يمكن تقنين الأوضاع الاقتصادية وخدمتها سياسيا وترجمة القيم الايديولوجية في نفس الوقت، فلقد تم الاعتماد بالدرجة الأولى على التمثيلية، [illegible] والتصويت عن طريق الانتخابات للسماح لجميع المواطنين - المتساوين أمام القانون - للتعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم السياسية عبر ممثليهم المنتخبين بشكل حر ونزيه. ومن ثم مفهوم التعددية السياسية لتوفير اختيارات متعددة ومتنوعة، [illegible] ومن ثم كذلك مبدأ فصل السلط، بين ما هو تشريعي وتنفيذي وقضائي، لقطع الطريق أمام الاحتكار السياسي واستغلال النفوذ والتسلط في استعمال السلطة، المفروض فيها أن تكون موكولة بشكل طوعي للملائكة وبإرادة الجميع [illegible] الدولة القانون الكل متواجد فوق الجميع...

وباختصار شديد، فإن نظام الديموقراطية البورجوازية [illegible] جاء كتطور تاريخي إيجابي هام في تاريخ اللاانسانية [illegible] كقطيعة مع أنظمة [illegible] العبودية والإقطاع، ويجيب A REVOIR

من نفس الوقت على الحاجيات الماسة للطرف الثاريخي وخاصة حاجيات النظام الرأسمالي والبورجوازية الناشئة التي كانت لها مصلحة حيوية في نظام من هذا القبيل قائم على المستوى الاقتصادي الصرف، دون المستويات الايديولوجية والسياسية، لهذا النظام المناسب الكفيل بضمان تطورها وخدمة مصالحها في كافة المستويات.

ولا أن التاريخ والتطور الانساني لم يقف عند هذا الحد، فجاءت الثورة الصناعية والزخم الهائل للتطورات التقنية والاجتماعية الى رافقتها لـ (قامت بها الجماهير جنبا الى جنب مع فئات البورجوازية سياسيا)

واذا كانت مجمل هذه التحولات والثورات التي حققت شعارات "الحرية والأخوة والمساواة" والأخوة والمساواة" في إطار دولة الحق والقانون الساهرة على تحقيق الازدهار والرفاه للجميع، اذ كان كل هذا قد طبع بشكل أساسي الشطر الأخير من القرن الثامن عشر، فلقد شكلت من جهتها علامة بارزة في الثورة الصناعية القرن التاسع عشر، مرفوقة بزخم هائل من التحولات والتطورات التقنية والاقتصادية والصناعية، وانعكاساتها الحتمية المباشرة على الصعيد الاجتماعي. ومن ضمن هذه الانعكاسات الندهور السريع في أوضاع العمال والفئات المهمشة بموازات تكدس أرباح وسائل الانتاج والربح من طرف البورجوازية. فظهرت الهوة السحيقة ما بين الأفكار والمبادئ الديموقراطية النظرية (المواطنة والحرية والأخوة والمساواة) والواقع المادي الفعلي الذي كرس الفوارق الطبقية الشاسعة ما بين أصحاب الملكية والرأسماليين من جهة، والشغيلة والمهمشين من جهة ثانية.

وبالرغم من أن الثورات السالفة الذكر كانت ذات طابع شعبي حقيقي وحاسم قامت بها الجماهير الاكثر فقراً وحرماناً وقدمت من أجلها ما لا يحصى من التضحيات من أجل قيم ومبادئ إنسانية نبيلة، فلقد

ن كرس أغلال وقيود النظام الاقطاعي التي تشل حركتها وتضيق على تطورها، وأسس لها النظام الجديد البورجوازية الذي يتناسب أكثر مع خدمة مصالحها. وغني عن القول أن العلاقين الفقراء والجماهير الشعبية بصفة عامة كانت لها أيضا مصلحة مباشرة في التخلص من النظام الاقطاعي الذي لعبت الدور التاريخي في كل الثورات التي تحققت لهذا الحصول.

تمكنت البورجوازية في نهاية القرن تاريخيا من تحويل الثورة لصالحها وأحتكار ثمارها بعدما تحولت هي بنفسها من طبقة ثورية تناهض النظام الاقطاعي وتسعى إلى تغييره جذريا، إلى طبقة رجعية محافظة ...

وإن الوعي بهذا الواقع العام والتأثر المباشر به هو الذي شكل الواقع الموضوعي لقيام الثورات العمالية ضد النظام الجديد مثل الثورة العمالية في بريطانيا (1848) وكمونة باريس (1871) التي شكلت محاولات لأستدراك الأوضاع ونزع الحكم من أيدي البورجوازية التي أنحرفت تعسفاً وضروباً عن مبادئ الثورة الأصلية. ومعلوم أن مختلف هذه الثورات العمالية أجهضت بقوة الحديد والنار... وخلاصة القول أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت المحدودية التاريخية لنظام الديموقراطية البورجوازية، وعجزه المطبق عن تحقيق أهدافه المعلنة في أرض الواقع، وذلك بموازات نشأة وتطور الطبقة العاملة ومعها نشأة وتبلور الفكر الاشتراكي الذي اعتمد نقد النظام الرأسمالي من أجل تقديم وتبيان تناقضاته الهيكلية المزمنة، من أجل تقديم بديل له يناسب ويجيب بشكل متقدم على طموحات الشغيلة والانسانية جمعاء. وضمن هذا الفكر الجديد تبلورت وأغتنت مفاهيم الديموقراطية الاشتراكية كبديل عن الديموقراطية البورجوازية الفاشلة.

الديموقراطية الاشتراكية

واذا كانت الديموقراطية الاشتراكية تشكل النقيض والبديل بالنسبة للديموقراطية البورجوازية، فإنها لم تولد من عدم، ولم تأت هكذا كمفاهيم وتصورات فكرية جاهزة أو كوحي منزل لاعلاقة له بما سبق وبالواقع السائد (أقول هذا لأنها غالبا ما تقدم بشكل عدمي وكأنها لم تكن لها علاقة مباشرة بالديموقراطية البورجوازية) بل أنها أعتمدت بكل بساطة النقد المنهجي لتناقضات وثغرات الديموقراطية البورجوازية الكامنة في أسسها الايديولوجية والاقتصادية والسياسية التي ذكرنا، فشكلت بذلك أمتدادا وتجاوزاً لها في آن واحد.

فعلى الصعيد الاقتصادي : اتضح بجلاء أن المساواة المنشودة لا يمكنها موضوعيا أن تتحقق ما بين العناصر التي تملك وسائل الانتاج والاستثمار والعناصر المحرومة وتحتكر الجزء الاساسي من فائض القيمة وتوظفه لمزيد من الربح والاثراء، من جهة، والعمال البروليتاريين وبقية الفئات التي لا تملك شيئا والتي زادت أوضاعها تدهورا وفقرا وشقاء، خاصة مع ظروف العمل القاسية التي رافقت نشأة النظام الرأسمالي آنذاك، من جهة ثانية. هذا بالاضافة للفوارق الأخرى الناتجة عن النسب الطبيعية والانتماء العنصري، وعدم المساواة في الحظوظ الناتجة عن الفوارق في الامكانيات المادية والمعنوية التي وفرها (أو لا يوفرها) الانتماء الطبقي. وهذا كله يجعل من مبادئ المواطنة والمساوات ومفاهيم "الشعب بلا طبقات" عبارة عن أفكار مجردة يكذبها ويعاكسها الواقع المعاش.

وانطلاقا من هذه الملاحظات والنقد الواقعي جاء البديل الديموقراطي الاشتراكي ليعالج الداء من أساسه، على المستوى الاقتصادي، بطرح الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الأساسية، يملكها وينصرف فيها المنتجون أنفسهم، وليس ملكية خاصة يحتكرها البعض ويكوبن بها استغلال الانسان للانسان. كما تدعو الديموقراطية الاشتراكية إلى التسيير الذاتي في كافة الميادين الفلاحية والتجارية والصناعية، لتمكين المنتجين من تسيير أنفسهم بأنفسهم، بعيدا عن الفوضى والعدمية بطبيعة الحال، ووفق قوانين الدولة المسطرة بشكل جماعي.

أما مبدأ المساوات بين المواطنين، فلن يتحقق فعلا إلا من خلال توفير واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أولا وقبل كل شيء، ومنها حق الشغل والتعليم والصحة. إضافة إلى الحقوق الثقافية والسياسية، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية كحقوق موضوعية ثابتة وواجبات في آن واحد وفق مبدأ "من كل حسب طاقاته ولكل حسب عمله".

أما على المستوى السياسي : فإن نظام الديموقراطية البورجوازية يشتمل كذلك على العديد من التناقضات تجعل المبادأ والتطورات تبتعد أيضا عن الواقع الملموس. فمبدأ فصل السلطات وإن كان تقدماً هاماً بالنسبة للأوتوقراطية والحكم المطلق، فإنه يظل فعلا شكليا ما دامت الطبقة الحاكمة هي نفسها السائدة أقتصادياً والمتحكمة في نهاية المطاف لوجودها — اعتباراً لإمكانياتها المادية والمعنوية — في دواليب الحكم بمختلف أوجهه الاقتصادية منها والسياسية. وبالتالي تبقى البورجوازية هي المالكة والسائدة أقتصاديا وهي الحاكمة عملياً، ولم يسبق تاريخيا في ظل الأنظمة الرأسمالية أن تولت الطبقة العاملة السلطة هكذا تلقائيا وفق مبدأ المساواة وعن طريق كسب الأغلبية والانتخابات الحرة النزيهة. (*)

أما بالنسبة للتمثيلية كافة المواطنين عبر الانتداب والانتخابات، فالملاحظ أن هذا النوع من التفويض، بمجرد ما يتم، يحرم الناخب من أي إمكانية فعلية في المواقبة ويبقى هامش المناورة وحرية التصرف مفتوحا أمام المنتخب إلى غاية الجولة المقبلة من الانتخابات حيث تتاح الفرصة للناخبين لسحب أو تجديد ثقتهم، وبين الجولة والأخرى يبقى المنتخب منتخباً وإن أراد وخرج عن برنامجه وتنكر لكل وعوده، في غياب سلطة المراقبة الفعلية لدى المواطنين.

أما بالنسبة لمبدأ التعددية السياسية، وبالرغم من حق وحرية المواطنين في تشكيل الأحزاب والنقابات ومختلف الأطارات كما يشاؤون، إلا أن هذه التعددية تبقى محدودة ومقلصة في أرض الواقع، فلا يسمح بها إلا في حدود عدم تهديد طبيعة الدولة والنظام الرأسمالي (والالتجاء البورجوازية للعنف من أجل استرجاع الحكم كما أسلفنا) هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن الفوارق الطبقية والبون الشاسع في الإمكانيات المادية والمعنوية يجعل التعددية الناشئة على السلطة والحكم عمليا حكرا على الطبقة السائدة — محصورة ومقتصرة عمليا على أحزاب ومنظمات الرأسماليين. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال

(*) ولذا ما لاح ذكره في الأفق، أو تم تحقيقه، فإن البورجوازية لا تتردد في استعمال الأساليب الأكثر عنفا وهمجية — كما حدث في تشيلي مثلا — لاسترجاع الحكم والسلطة وأحتكاره من جديد.

الولايات المتحدة التي تعتبر البلد النموذجي في الديموقراطية البورجوازية
هما الذان
بعد أن حزبين فقط، الجمهوريون والديموقراطيون، ليتناوبان باستمرار
على السلطة دون سواهما، ولئن اختلفت تسميتهما، فان المرأ يحتاج
الى دراستهما جهاد وعناء كبير لاكتشاف بعض الفوارق الطفيفة
في برامجهما واهدافهما الحقيقية...؟

أما بالنسبة لدولة القانون الحيادية التي تعارس التحكيم العادل بين الجميع،
الى حد بعيد
فلقد أتضح أولا أنها أداة مسخرة لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية التي
تتحكم فيها و"تملكها" بشكل من الاشكال، من جهة، وأن القوانين
رغم جوانبها العادلة، تبقى في جميع الحالات من صنع
البورجوازية.

أنطلاقا من تشريح مختلف هذه التناقضات، جاءت الأسس السياسية
للديموقراطية الاشتراكية مبنية أولا وقبل شيء على مبدأ تمكين الشعب
من السلطة، فهي منه وإليه، وعلاوة على تكريس مبدأ سيادة الشعب،
تشمل كل شرايين المجتمع
وجب ترجمة هذا المبدأ في حيز الواقع من خلال مؤسسات شعبية من القاعدة
إلى القمة، من المجالس المحلية في المؤسسات الانتاجية وفي مختلف
المناطق، إلى قمة الدولة. كما أن الانتداب والانتخاب يجب أن يكون
مرفوقاً باستمرار بالمراقبة اليومية، بحيث يمكن نزع الثقة وتصحيح
مسار المنتخب في اي لحظة واخضاعه لمراقبة وسلطة الناخبين،
وهذا هو الكفيل بتحقيق
المساواة الفعلية في الحقوق السياسية وتوفير التعددية الحقيقية
والسماح للمواطنين بالتعبير عن أنفسهم بشكل كامل وبلورة طاقاتهم
الخلاقة في كافة المستويات، والتحكم في مصيرهم بانفسهم.

وهذا ليس معناه السقوط في الفوضوية واللامسؤولية والتطورات والممارسات
الطوباوية الهدامة، بل أن الديموقراطية الاشتراكية تعطي
للقانون دوره التحكيمي العادل والضروري، وتنزله المكانة اللائقة

تظلان محتكرتين من طرف البرجوازية التي تتحكم في السلطتين: سلطة القرار الاقتصادي والسلطة السياسية، وتظل بذلك الديموقراطية شكلية في العديد من جوانبها. ومن ثم لم يتردد المفكرون الثوريون بنعتها بدكتاتورية طبقة على بقية الشعب.

وأتضح أيضا أن البورجوازية أستغلت المد الثوري الشعبي لتصفية النظام الاقطاعي وتثبيت هيمنتها وحكمها، حكم الرأسمال والربح عبر الاستغلال، قبل أن تقوم الثورة المضادة وتعمل جاهدة على تهميش القيم الانسانية العالية التي قامت من أجلها تلك الثورات وتحاول إفراغ الحرية والاخوة والمساواة" من مضمونها الاقتصادي والاجتماعي وتحصرها في نطاق شكلي ليس إلا. هذا مع التأكيد

على أن الساحة لم تكن فارغة للبرجوازية لتحقق ثورتها المضادة وكل ما تريده كما تشاء وحسب هواها، بل لقد اصطدمت بمعارضة أجتماعية واسعة وتواجهت في صراع طبيعي مرير ومتعدد الاشكال وفي شتى الميادين، مع نقيضتها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية بصفة عامة. وفي خضم هذا الصراع الطبقي

ومع تطور الحركة العمالية الناشئة، ظهر وتطور الفكر الاشتراكي آنطلاقاً من إرهاصاته الطوباوية المبكرة ووصولا إلى تبلوره ضمن ايديولوجية متكاملة الجوانب - فكريا وسياسيا وتنظيميا - الاشتراكية العلمية، كنقيض وبديل للايديولوجية البرجوازية. وإذا كان في صلب هذه الاخيرة ومحركها الاساسي هو البحث عن الربح من أجل الربح ومن خلال أستغلال الانسان،

فان الاشتراكية العلمية تسعى لقلب رأساً على عقب هذه المعادلة لتجعل من خدمة الانسان اقتصادية واجتماعية وثقافياً صلب أهدافها، فوضعت بالتالي ضرورة القضاء على أسباب

استغلال الانسان لأخيه الانسان كضرورة تاريخيا حيانية ، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساوات ، واخراج شعارات الحرية والأخوة والمساوات من دائرة التكليات إلى حيز المضمون والتطبيق الملموس. ومن تم الأفكار الأساسية التي تأسس للديموقراطية الاشتراكية : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، المساوات الفعلية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، دولة القانون والعدالة الاجتماعية ، السيادة للشعب منه تنبطق السلطة وإليه يرجع حق المراقبة الدائمة ، التسيير الذاتي والمسؤولية الفردية والجماعية في حقل الانتاج ، التعددية السياسية والثقافية الفعلية وتحرير الانسان من الأغلال والقيود وتوفير كل الشروط الموضوعية والذاتية لتلبية حاجياته وتقدمه وازدهاره وبلورة طاقاته وشخصيته ، كشرط لتقدم وازدهار المجتمع ككل ...

الأسس النوعية الثابتة والتطورات الكمية اللاحقة

تعرضنا فيما سبق للأسس والجوهر النوعي والمبادئ والمفاهيم العامة التي أسست لكل من الديموقراطية البورجوازية من جهة وبديلها الديموقراطية الاشتراكية من جهة ثانية ، في المستويات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية. والجدير بالذكر أن جوهر هذه الأسس لم يتغير ، وأن المفهومين المتناقضين (أو المتناقضين لأيديولوجيتين متناقضتين ومتناقضتين طبقيا) للديموقراطية قد ظلا في صراع وتضاد خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وإلى يومنا هذا ، سواء من خلال النضال والصراع المرير الذي خاضته وتخوضه الشغيلة داخل التنظيمات الرأسمالية في كافة المستويات وبشتى الوسائل النقابية والجمعوية والسياسية ، والذي تمكن عبر تراكماته المتتالية - وخلال عقود من النضالات والتضحيات الجسيمة - من تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وثقافية لفائدة الشغيلة ، دون المساس بالجوهر والأسس النوعية للديموقراطية البورجوازية ، أو من خلال الثورات الاشتراكية التي أطاحت بسلطة البورجوازية وشرعت في بناء الاشتراكية ، وتحقيق نماذج من سلطة الشعب والطبقة العاملة ،

والديموقراطية الاشتراكية، رغم ما عرفته هذه الثورات من وتراجع وانحراف
انتكاسات في أواخر القرن العشرين، بعد عقود من التقدم والمكاسب الايجابية ...

واذا كان القرن التاسع عشر قد شهد ثورة صناعية هائلة غيرت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب، فان عصرنا الراهن يشهد بدوره ثورة علمية وتقنية لا تقل أهمية، لا زالت آثارها الكاملة لم تظهر بعد، رغم ما نشاهده ونلمسه من تغيرات في مظاهرة سريعة في تقنيات وتكنولوجيات وسائل الانتاج، وتحولات مكثفة على مستوى طرق تنظيم الانتاج وعلى النسيج الاجتماعي بصفة عامة.

وقصدنا هنا أن نؤكد مرة أخرى على جدلية وديناميكية المفاهيم والمبادىء المرتبطة بالديناميكية العامة لتاريخ الانسانية. ومن هذا المنطلق

نؤكد أيضا على الترابط والتواصل فيما بين القيم الانسانية الحضارية التي تتجرد عن الخصوصيات المحلية لترتقي إلى مستوى القيم الانسانية الكونية والتراث الايجابي الذي يشكل قاعدة للتواصل لتجاوز السلبيات والتواقي بعضها هو أرقى وأفضل. فمفهوم المشايعة البدائية وما تضمنته من مساواة وأخوة، شكل بدون ريب الهاماً للفلسفة اليونانية وحضارة "الدموس فراتوس" التي رافقتها، كما أن هذه الأخيرة شكلت في العديد من جوانبها قاعدة للنبوغ والتقدم العالمي الذي حققته الحضارة العربية-الاسلامية في كافة المستويات العلمية والانتاجية والثقافية، وعلى أساس هذه المكاسب انبنت الحضارة الاوروبية وما عرفته من تطورات، وضمنها نشأة وتطور الحركة العمالية العالمية..

وبدون الاطلاق من موضوع الترابط والتواصل الجدلي في القيم الحضارية الانسانية، وطابعه الديناميكي المستمر، يهمنا أن نفند الطرح والجدل التبسيطي الرغبوي الذي يلجأ باستمرار

لمقولة

لمقولة "استيراد الافكار" الافكار المسوردة" كلما تعلق الأمر بالمسألة الديموقراطية وقيمها الانسانية الكونية. (فبالرغم من أن أصحاب هذه المقولة غالبا ما يقدمون سياقين من تكريس النخبوية وأستيراد الأفكار والقيم الرأسمالية السائدة..

فالديموقراطية البورجوازية مثلا، وبالرغم من نشأتها وتبلورها في اوروبا، شكلت قفزة نوعية تاريخية غاية من الايجابية، قياساً بأنظمة الاقطاع والعبودية، وأرتقت مبادئها في جوهرها - وعلى علاتها - إلى مستوى القيم الانسانية الكونية. أما الديموقراطية الاشتراكية فانها لم تسقط من السماء كما أسلفنا، بل هي الحلقة الاكثر تقدماً في الفكر الانساني الكوني، إذ هي التي تعرضت للديموقراطية البورجوازية وجردتها من تناقضاتها وتجاوزتها وطرحت البديل المستقبلي لها، فشكلت ولا زالت تشكل - أجب من أحب وكره من كره - الاجتهاد النظري الانساني الأكثر تقدماً ونسقاً وعلمية في اتجاه الاجابة الايجابية على حاجيات الانسان في العيش الكريم ضمن مجتمع يحقق له الحرية الفعلية والعلاقة والمساوات الموضوعية، والأخوة الأصيلة، والكرامة، والسلام، والتقدم والازدهار.

وهذه الملاحظة (الترابط الجدلي بين المفاهيم) ليست مجانية بل أنها يجب أن تأخذ المكانة اللائقة بها في برامج الثوريين خاصة في البلدان الاوتوقراطية التابعة، وعندما يتعلق الأمر بصياغة تكتيك واقعي يحقق الترابط والتواصل المتين بين البرنامج المرحلي والاهداف الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى - وسنعود لهذا الموضوع لاحقاً -

وخلاصة القول، واذا كانت الديموقراطية الاشتراكية تشكل أرقى شكل ديموقراطي في تنظيم الحياة الاجتماعية، فانها بكل تأكيد ليست بمفاهيم جامدة وقوالب جاهزة، وبحكم التطور التاريخي الدائم وخاصة التطورات السريعة التي يشهدها عصرنا الحالي، فان الثوريين مطالبون باستمرار بالبحث والاجتهاد للاستفادة من تجارب الشعوب بما لها وما عليها، والعمل

على تطوير المفاهيم وإغناءها، خاصة تلك التي لم تعرف طريقها إلى التطبيق الواسع والناجح، مثل التسيير الذاتي والمساهمة للمواطن في الفعل بعيداً عن البيروقراطية، وصيغ المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومراقبة تطبيقها؛ والتعددية السياسية والثقافية في ظل الاشتراكية، هذا مع التشبث الصارم بالجوهر والمبادئ الاساسية للاشتراكية العلمية كأداة للبحث والتحليل والتوجيه، وعلم قابل للاجتهاد والتطوير، وكهدف أسمى في آن معاً.

DEMO BOURG = minima ——→ DEMO SOCIAL

وحرية ممارسة المعتقد الديني والروحي بدون تدخل ولا تعسف سياسي من طرف الدولة أو غيرها... (٢)